المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⴰⵔⵍⵎⴰⵏ
ⴰⵙⵖⵔⵓⵙ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ

النشرة الداخلية

الثلاثاء 25 نونبر 2025

العدد 741

في هذا العدد

اجتماعات وقرارات المكتب.....02

الجلسات العمومية.....06

أشغال اللجان الدائمة والمؤقتة.....07

أنشطة الرئاسة/العلاقات الخارجية.....08

❖ اجتماع المكتب رقم 2025/22
ليوم الإثنين 17 نونبر 2025

عقد مكتب مجلس المستشارين يوم الإثنين 17 نونبر 2025 اجتماعا، برئاسة السيد محمد ولد الرشيد، رئيس المجلس، وبحضور الأعضاء، السادة:

- لحسن حداد : النائب الرابع للرئيس؛
- يحفظه بنمبارك : النائب الخامس للرئيس؛
- محمد سالم بنمسعود : محاسب المجلس؛
- ميلود معصيد : محاسب المجلس؛
- محمد رضى الحميني : أمين المجلس؛
- عبد الرحمان وافا : أمين المجلس.

واعتذر عن الحضور السادة:

- عبد القادر سلامة : النائب الأول للرئيس؛
- أحمد اخشيشين : النائب الثاني للرئيس؛
- جواد الهلالي : النائب الثالث للرئيس؛
- السالك الموساوي : محاسب المجلس؛
- مصطفى مشارك : أمين المجلس.

حضر هذا الاجتماع السيد الأسد الزروالي، الأمين العام لمجلس المستشارين.

القرارات الصادرة عن الاجتماع

← **قرار** رقم **2025/22/01 بالموافقة** على محضري اجتماعي المكتب المنعقدين يومي 03 و07 نونبر 2025.

❖ الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة:

← **قرار** رقم **2025/22/02 بتحديد** يوم الثلاثاء **25 نونبر 2025** موعدا لعقد الجلسة الشهرية المخصصة لتقديم الأجوبة عن الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة في موضوع "**التنمية الترابية ورهانات تحقيق العدالة المجالية**".

❖ التشريع:

← **قرار** رقم **2025/22/03 بعقد** جلسة عامة تشريعية، يوم الأربعاء 19 نونبر 2025 على الساعة الواحدة بعد الزوال، برئاسة النائب الخامس للرئيس، السيد يحفظه بنمبارك، والسيد محمد رضى الحميني في أمانة الجلسة، للدراسة والتصويت على مشاريع القوانين التالية:

- مشروع قانون رقم 52.23 يتعلق بتنظيم مهنة التراجمة المحلفين؛
- مشروع قانون رقم 74.24 يتعلق بإحداث وتنظيم مؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي إدارة السجون وإعادة الإدماج؛
- مشروع قانون رقم 25.25 بتغيير وتتميم القانون رقم 39.09 القاضي بإحداث وتنظيم المؤسسة المحمدية للأعمال الاجتماعية لقضاة وموظفي العدل؛
- مشروع قانون رقم 28.25 يتعلق بإحداث وتنظيم مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية للقضاة وموظفي السلطة القضائية؛
- مشروع قانون رقم 29.24 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية لحماية الطفولة ومراكز حماية الطفولة التابعة لها وبمؤسسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بالأطفال.

← **قرار** رقم **2025/22/04 بعقد** اجتماع ندوة الرؤساء يوم الإثنين 17 نونبر 2025، مباشرة بعد اجتماع المكتب، من أجل تنظيم المناقشة في الجلسة العامة التشريعية أعلاه، والاتفاق على الجدولة الزمنية لدراسة مشروع قانون المالية لسنة 2026.

← **قرار رقم 2025/22/05** بالإعلان في مستهل الجلسة العامة المبرمجة يوم الأربعاء 19 نونبر 2025، عن توصل المجلس من مجلس النواب بمشروع قانون المالية رقم 50.25 للسنة المالية 2026.

← **قرار رقم 2025/22/06** بإخبار أصحاب مقترحات القوانين بعده واللجنتين المختصتين، بموقف الحكومة منها بعدم القبول. ويتعلق الأمر ب:

- مقترح قانون بتحديد سن الرشد الرقمي؛
- مقترح قانون يقضي بتغيير الفصل 16 من مجموعة القانون الجنائي؛
- مقترح قانون يقضي بتغيير الفصل 483 من القانون الجنائي.

❖ العلاقة مع المؤسسات الدستورية:

← **قرار** رقم **2025/22/07 بالإعلان**، في مستهل الجلسة العامة التشريعية ليوم الأربعاء 19 نونبر 2025، عن توصل المجلس عن الدراسة المعدة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بناء على طلب مجلس المستشارين، حول "**تحديات المقاولات المتناهية الصغر والصغيرة جدا والصغرى في المغرب: النمو، التحديث والتطوير**"، مع تعميمها على مختلف مكونات المجلس، وتنظيم يوم دراسي لمناقشة مخرجاتها مع القطاعات الحكومية المعنية.

← **قرار** رقم **2025/22/08 بانتداب** عضو المكتب، السيد ميلود معصيد، لتمثيل المجلس في أشغال الندوة الدولية التي ينظمها المجلس الوطني لحقوق الانسان يوم 25 نونبر 2025، في موضوع "**الرياضة كرافعة للنهوض بحقوق الإنسان: أي أثر على المجتمعات؟**".

❖ شؤون تنظيمية:

← **قرار** رقم **2025/22/09 بالإعلان**، في مستهل الجلسة العامة التشريعية ليوم الأربعاء 19 نونبر 2025، عن التوصل بمراسلة من رئيس الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية يفيد من خلالها بإنهاء عضوية المستشار عزيز مكنيف بالفريق.

قضايا للمتابعة

- تحديد محور الجلسة السنوية المخصصة لتقييم السياسات العمومية برسم السنة التشريعية 2025-2026.
- تنظيم يوم دراسي لمناقشة مخرجات الدراسة الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في موضوع "مساهمة البحث العلمي في الابتكار وتطوير وتقوية القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني".

❖ مجلس المستشارين يعقد الجلسة العمومية المخصصة للأسئلة الشفوية الموجهة لرئيس الحكومة حول السياسة العامة.

طبقا لأحكام الفصل 100 من الدستور، عقد مجلس المستشارين، يوم الثلاثاء 25 نونبر 2025، جلسة عمومية خصصت للأسئلة الشفهية الشهرية الموجهة إلى رئيس الحكومة حول السياسة العامة.

وقد تناولت الجلسة موضوع **"التنمية الترابية ورهانات تحقيق العدالة المجالية".**

❖ دراسة مشروع القانون المالي للسنة المالية 2026.

أنهت اللجنة يوم أمس الإثنين 24 نونبر 2025 دراسة مواد مشروع قانون المالية لسنة 2026، ومن المقرر أن تعقد اللجنة اجتماعا آخر يوم الإثنين المقبل فاتح دجنبر 2025 على الساعة السادسة مساء للبت في التعديلات والتصويت على الجزء الأول من مشروع قانون المالية.

وفيما شرعت اللجنة يومه الثلاثاء في دراسة مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة في اختصاصها والتي استهلتها بمشروع ميزانية الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية، تواصل باقي اللجان الدائمة أشغالها في إطار دراسة مشاريع الميزانيات الفرعية المرتبطة بالمشروع، كل لجنة على حدة.

❖ رئيس مجلس المستشارين يستقبل رئيس مجلس النواب الكازاخستاني.

استقبل السيد محمد ولد الرشيد، رئيس مجلس المستشارين، يوم الاثنين 24 نونبر 2025، السيد يرلان كوشانوف، رئيس مجلس النواب بجمهورية كازاخستان، الذي قام بزيارة عمل إلى المغرب على رأس وفد برلماني رفيع.

وشكل هذا اللقاء مناسبة أشاد خلالها الجانبان بمتانة علاقات التعاون والصداقة بين المملكة المغربية وجمهورية كازاخستان، المبنية على الاحترام المتبادل والتقدير المشترك والدعم المستمر لقضايا البلدين. كما نوها بالدينامية التنموية التي تشهدها المملكة المغربية في مختلف المجالات، وبالأوراش الكبرى التي يقودها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والرامية إلى تعزيز الرأسمال المادي والبشري.

وفي هذا الإطار، دعا السيد رئيس مجلس المستشارين إلى إعطاء دفعة جديدة للتعاون الاقتصادي بين البلدين، معرباً عن ارتياحه للتقدم المحرز في الاتفاق الثنائي المتعلق بإحداث لجنة حكومية مشتركة ومجلس أعمال مغربي–كازاخي، وكذا لتعزيز الربط اللوجستي بين البلدين. كما شدد على أهمية توطيد الجسور الثقافية والحضارية بين المملكة المغربية وجمهورية كازاخستان، بالنظر إلى الروابط التاريخية والدينية والثقافية التي تجمع البلدين.

من جانبه، ثمّن السيد يرلان كوشانوف الإرادة المشتركة للبلدين لتوسيع آفاق التعاون الثنائي، ولاسيما في مجالات الابتكار التكنولوجي، والفلاحة، وصناعة الأسمدة، والتحول الطاقي، واللوجستيك، مشيداً بجهود الجانبين لتعزيز التبادل التجاري والاستثماري وتكثيف تبادل الخبرات في القطاعات ذات الأولوية. كما عبّر عن تطابق وجهات النظر بين الرباط وأستانا على المستويين الثنائي ومتعدد الأطراف، مؤكداً أهمية تعزيز الدعم المتبادل داخل المحافل الدولية، خصوصاً بالأمم المتحدة، بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك.

وحضر هذا اللقاء، عن الجانب الكازاخستاني، السيدة SAULEKUL SAILAUKYZY سفيرة جمهورية كازاخستان المعتمدة لدى المملكة المغربية، وأعضاء مجلس النواب الكازاخستاني السادة والسيدات: Aigul Kuspan رئيسة لجنة الشؤون الدولية والدفاع والأمن، وAidarbek Khojanazarov عضو لجنة الشؤون الفلاحية، و Zhanarbek Ashimzhanov عضو لجنة الشؤون الاجتماعية والتنمية الثقافية، وMarkhabat Zhaiymbetov عضو لجنة المالية والميزانية، وKazybek Issa عضو لجنة الشؤون الاجتماعية والتنمية الثقافية، إضافة إلى الكاتب العام للمجلس Renat Aitayev، وعدد من المسؤولين الإداريين والمرافقين.

كما حضر عن الجانب المغربي السيد لحسن حداد، النائب الرابع لرئيس مجلس المستشارين، والسيد ميلود معصيد، محاسب المجلس، والسيد محمد رضى الحميني، أمين المجلس، والسيد الأسد الزروالي، الأمين العام لمجلس المستشارين، والسيد سعد غازي، مدير العلاقات الخارجية.

❖ رئيس مجلس المستشارين يفتتح أشغال الجمعية العامة السنوية العاشرة لشبكة البرلمانيين الأفارقة لتقييم التنمية.

أكد رئيس مجلس المستشارين، السيد محمد ولد الرشيد، يوم الجمعة 21 نونبر 2025 بالعيون، أن المغرب يعتمد، من خلال التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، سياسة متكاملة تجعل من الارتقاء بالقدرات الإفريقية مسارا إستراتيجيا، سواء عبر دعم المبادرات الإقليمية، أو من خلال المشاريع الاقتصادية والاجتماعية التي تعزز الاندماج وتفتح آفاقا أوسع للتعاون جنوب-جنوب .

وأبرز السيد ولد الرشيد، في كلمة بمناسبة انطلاق أشغال الجمعية العامة السنوية العاشرة لشبكة البرلمانيين الأفارقة لتقييم التنمية، أن تطوير التعاون البرلماني الإفريقي في مجال تقييم التنمية يندرج في صلب التوجه الذي تبنته المملكة في علاقتها بالقارة، والمبني على تعزيز العمل المشترك، وتثبيت منطق الشراكة القائمة على المنفعة المتبادلة واحترام الأولويات الوطنية.

وأضاف أنه "امتدادا لهذا التوجه الإفريقي للمملكة يكتسي انعقاد أشغال هذه الجمعية العامة في المغرب، وتحديدا في قلب الأقاليم الجنوبية، دلالة خاصة، ذلك أن النقاش حول تقييم التنمية يجد في هذه الربوع ترجمته العملية والملموسة، باعتبارها نموذجا واضحا لما تنتجه السياسات التنموية حين تبنى على رؤية إستراتيجية وتواكب بأدوات دقيقة للتتبع والتقييم".

وأشار، في هذا السياق، إلى أن الأوراش المهيكلة التي تعرفها مدن الجنوب، كالشبكة المتنوعة للموانئ، وفي مقدمتها ميناء الداخلة الأطلسي، وميناء فوسبوكراع الجديد بالعيون، والشبكات الطرقية الكبرى كالطريق السريع تيزنيت-الداخلة، ومشاريع الطاقات المتجددة، والهيدروجين الأخضر، والمشاريع الكبرى لتحلية مياه البحر، تعزز مكانة هذه الأقاليم وتفتح آفاقا واسعة للتنمية المستدامة.

وأكد السيد ولد الرشيد أن هذه الدينامية تتعزز بالمبادرات الإستراتيجية التي أطلقها جلالة الملك، مثل مبادرة إفريقيا الأطلسية، ومشروع أنبوب الغاز نيجيريا-المغرب؛ وهي مشاريع لا تجسد فقط استثمارات بنيوية، بل تعبر عن تصور متكامل للتنمية بوصفها مشروعا إفريقيا مشتركا، يستند إلى التقييم المستمر، ويربط الأثر المحلي بالبعد القاري.

وسجل أن ترسيخ ثقافة التقييم داخل القارة الإفريقية أصبح ضرورة تنموية ملحة في ظل تفاقم الفجوات التنموية، واستمرار التحديات المرتبطة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وما يفرضه تدبير الموارد من حرص أكبر على ترشيد الإنفاق وتوجيه الجهود نحو المبادرات الأكثر نجاعة وأثرا، مبرزا أن هذه الحاجة تتعزز بالنظر إلى الطموحات التي تعبر عنها دول القارة من خلال مختلف منظومات التخطيط والتنمية.

وأوضح أن التقييم لم يعد يقتصر على قياس النتائج أو تتبع مؤشرات التنفيذ، بل أضحى يمتد إلى فحص جدوى السياسات، ومدى انسجامها مع الأولويات الوطنية واحتياجات المواطنين، والتحقق من اتساق اختياراتها، وفعالية تدخلاتها، وكفاءة استخدام مواردها، فضلا عن تقدير أثرها الفعلي واستدامة نتائجه.

وفي هذا الإطار، عبر رئيس مجلس المستشارين عن تطلعه إلى أن تشكل هذه المحطة فرصة لبناء أسس ثقافة تقييمية برلمانية، بالاستناد إلى ثلاث ركائز مترابطة، تعكس الأبعاد التشريعية والتنظيمية والمجتمعية للتقييم.

وأوضح أن الركيزة الأولى تتصل بإضفاء الطابع المؤسسي على وظيفة التقييم، حيث إن تفعيلها على الوجه الأمثل يستدعي إرساء إطار تشريعي متقدم، وتأهيل المنظومة القانونية المحفزة على ممارسة التقييم وترسيخ الممارسات الفضلى في مجال السياسات القائمة على الأدلة.

وبخصوص الركيزة الثانية، أوضح السيد ولد الرشيد أنها تتمثل في البعد التنظيمي وتعزيز القدرات، مشددا على أن ترسيخ التقييم كمكون مؤسسي يتطلب إنشاء وحدات برلمانية متخصصة، مزودة بالخبرات البشرية المؤهلة، وبالوسائل الكفيلة بضمان الاستقلالية العلمية والمنهجية، والاشتغال وفق معايير واضحة ومراجع منسجمة مع الممارسات الدولية.

أما الركيزة الثالثة، يتابع رئيس مجلس المستشارين، فتتجلى في جعل التقييم فضاء مشتركا، منفتحا على المجتمع بكل مكوناته، ذلك أن التقييم البرلماني لا يمكن أن يظل ممارسة مغلقة داخل المؤسسات، بل يجب أن يستفيد من خبرات المجتمع المدني والجامعات ومختلف الفاعلين، بما يعزز أثره ويربط نتائجه بالواقع المعيش والحاجيات الفعلية للمواطنين.

يشار إلى أن شبكة البرلمانيين الأفارقة لتقييم التنمية، التي تأسست سنة 2014، تعمل على تعزيز توظيف آليات التقييم في عمليات صنع القرار العام وتقوية ثقافة المساءلة داخل المؤسسات الإفريقية.

ويهدف انعقاد أشغال الجمعية العامة السنوية العاشرة للشبكة إلى تقدير دور مجلس المستشارين، مستضيف هذا الحدث، وخبرته في مجال تقييم السياسات العمومية.

❖ البرلمانيون الأفارقة يؤكدون أهمية التقييم البرلماني في ترسيخ أسس الحكامة الديمقراطية وتعزيز الشفافية .

(إعلان العيون)

أكد رؤساء البرلمانات ورؤساء الوفود البرلمانية، أعضاء شبكة البرلمانيين الأفارقة من أجل تقييم التنمية، يوم الجمعة 21 نونبر 2025 بالعيون، على الأهمية الإستراتيجية التي تكتسيها ممارسة التقييم البرلماني في ترسيخ أسس الحكامة الديمقراطية، وتعزيز الشفافية وتكريس المسؤولية والمحاسبة .

وشددوا، في **"إعلان العيون"** الذي توج أشغال الدورة العاشرة للجمعية العامة السنوية للشبكة، على أهمية الارتقاء بفعالية السياسات العمومية ونجاعتها، وذلك انسجاما مع أجندة 2063 للاتحاد الإفريقي، وأهداف التنمية المستدامة لعام 2030، ومع ما تحمله التطلعات الإفريقية من إرادة راسخة في تحقيق اندماج إقليمي متقدم وبناء ذكاء جماعي مشترك.

وأشاروا إلى أن التقييم يضع بين يدي المسؤولين العموميين أدوات وآليات جوهرية من شأنها الارتقاء بجودة التشريع، وتوجيه عمل الدولة في إطار من الانسجام والتكامل، وبناء وتعزيز ثقة المواطن في مؤسساته.

وذكر الإعلان بأن القارة الإفريقية تزخر بموارد بشرية ومؤسساتية كفيلة ببناء منظومات تقييم مستقلة ورصينة، منسجمة مع خصوصياتها وواقعها، بما يعزز ترسيخ حكامة قائمة على الأدلة وعلى التعلم المتبادل.

وفي هذا الصدد، أكد إعلان العيون على ضرورة الإقرار بالتقييم كحق ديمقراطي، واعتباره أداة جوهرية لترسيخ الشفافية، وتعزيز المسؤولية العمومية، وتوسيع المشاركة المواطنة، واعتماده ممارسة مؤسساتية دائمة ترافق مختلف مراحل دورة السياسات العمومية.

كما جدد التأكيد على الالتزام الجماعي بإدماج التقييم في العمل البرلماني، لاسيما من خلال الرفع من قدرات البرلمانيين في مجال التقييم، وإحداث فرق عمل برلمانية متخصصة ومؤهلة لتحليل السياسات العمومية ومراجعتها وتقدير آثارها بكيفية موضوعية.

واعتبر أن الذكاء البرلماني يعد ركنا محوريا من أركان الحكامة الحديثة، وذلك من خلال الاستثمار في المعرفة والتكوين والبحث العلمي، وفي التحليل المبني على المعطيات والأدلة، وتعزيز القدرات المؤسساتية.

من جهة أخرى، دعا البرلمانيون الأفارقة إلى تعزيز انفتاح برلماني متجدد، قوامه إشراك المواطنات والمواطنين، والجامعات، ومكونات المجتمع المدني، والجماعات الترابية، في دينامية تقييمية تشاركية وشمولية.

كما أوصوا بتعميق البعد الإفريقي للتعاون البرلماني في مجال التقييم، وذلك من خلال تشجيع تبادل الخبرات والتجارب، والعمل على مواءمة المعايير وتنسيقها، وبناء ذاكرة مؤسساتية مشتركة، وتطوير خبرة تقييمية إفريقية أصيلة ومتميزة.

وحثوا على إحداث "المرصد البرلماني الإفريقي للتقييم من أجل التنمية"، ليشكل إطارا مؤسساتيا دائما للتعاون والتنسيق وإشاعة المعرفة بين البرلمانات الإفريقية، بما يرسخ، بصورة مستدامة، معايير الجودة والتميز في الممارسة التقييمية، ويجعلها ركيزة معتمدة في العمل العمومي على المستويين الإقليمي والقاري.

ودعوا إلى اعتماد "الميثاق الإفريقي للتقييم البرلماني" كوثيقة مرجعية تروم توحيد المفاهيم والمقاربات والمبادئ المنهجية الناظمة للممارسة التقييمية، على نحو يكفل استقلاليتها وحيادها وموضوعيتها.

وأوصى البرلمانيون الأفارقة أيضا بتشجيع إرساء هياكل وطنية للتقييم داخل كل برلمان من برلمانات الدول الأعضاء في الشبكة"APNODE" ، في شكل شبكة وطنية متخصصة في مجال التقييم، بما يدعم ترسيخ ثقافة تقييمية مستدامة، وإرساء آلية منتظمة لتتبع تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في هذا الإعلان، في روح من التعاون، وتقاسم الخبرات، والتعلم المتبادل بين البرلمانات الإفريقية.

وجددوا التأكيد على البعد الاستراتيجي لهذا الموعد الإفريقي، المنعقد بمدينة العيون، حاضرة الأقاليم الجنوبية للمملكة المغربية، ورمز الدينامية التنموية المتميزة المسنودة برؤية متبصرة للتنمية المندمجة والمستدامة.

كما أعربوا عن بالغ امتنانهم لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، على رؤيته المتبصرة وقيادته الحكيمة، التي ما فتئ يجسدها بعزم في خدمة قارة إفريقية موحدة، متضامنة، ومؤمنة بقدرتها على رسم مسارها التنموي المشترك، مستحضرين ما يوليه جلالته من عناية لدعم التعاون جنوب-جنوب، وما يضفيه من نفس جديد على مسار الاندماج القاري؛

وثمنوا اختيار مدينة العيون لاحتضان هذا اللقاء القاري، مع ما يحمله ذلك من رمزية خاصة، اعتبارا للمكانة المحورية التي تحتلها الأقاليم الجنوبية، وللأوراش التنموية المفتوحة، والبنيات التحتية والمشاريع السوسيو-اقتصادية النموذجية المنجزة والتي جعلت منها فضاء إقليميا للتنمية والازدهار ومنصة واعدة للتعاون الإقليمي الأطلسي المفتوح.

❖ توقيع اتفاقية إطار للتعاون بين مجلس المستشارين وشبكة البرلمانيين الأفارقة لتقييم التنمية.

تم يوم الجمعة 21 نونبر 2025 بمدينة العيون، توقيع اتفاقية إطار للتعاون بين مجلس المستشارين وشبكة البرلمانيين الأفارقة لتقييم التنمية، وذلك على هامش أشغال الجمعية العامة العاشرة لشبكة البرلمانيين الأفارقة لتقييم التنمية .

وتهدف هذه الاتفاقية، التي وقعها رئيس مجلس المستشارين، السيد محمد ولد الرشيد، ورئيس شبكة البرلمانيين الأفارقة لتقييم التنمية، جيريمي ادوماهو، إلى إرساء إطار رسمي للتعاون بين الطرفين، يرمي إلى تعزيز ثقافة التقييم داخل البرلمانات الإفريقية، وتقوية قدرات البرلمانيين والإدارات البرلمانية في مجال تقييم التنمية.

كما تروم تنظيم أنشطة مؤسساتية وعلمية وتقنية مشتركة موجهة للتقييم، وإرساء آليات للتعاون بشأن تبادل المعطيات والخبرات والوسائل المنهجية، ودعم إحداث وتفعيل المرصد البرلماني الإفريقي لتقييم التنمية.

ويشمل التعاون بين الطرفين، بمقتضى الاتفاقية، مجموعة من المحاور تضم التكوين وبناء القدرات، وتنظيم ورشات وندوات ودورات تدريبية وبرامج تكوينية معتمدة، وتطوير برامج مشتركة لتعزيز مهارات البرلمانيين والأطر الإدارية، والبحث والخبرة والدعم التقني، وإنجاز دراسات مشتركة، وإجراء تقييمات نموذجية، وتطوير برامج تجريبية، بالإضافة إلى الحكامة وإرساء ثقافة التقييم، عبر دعم إحداث وحدات برلمانية معنية بالتقييم أو تعزيز هياكلها القائمة داخل البرلمانات، والإسهام في إحداث وتفعيل المرصد البرلماني الإفريقي لتقييم التنمية.

كما يشمل هذا التعاون تنظيم مؤتمرات ومنتديات وأيام برلمانية موضوعاتية ولقاءات رفيعة المستوى، والانخراط المشترك في المبادرات الدولية المرتبطة بالتقييم والحكامة، إلى جانب التعاون الاستراتيجي والدبلوماسية البرلمانية، وكذا تنفيذ مبادرات مشتركة في إطار المنظمات القارية، والشبكات البرلمانية والمنظمات الدولية الشريكة، وتعزيز آليات التعاون جنوب- جنوب والتعاون البرلماني الإفريقي.

وبموجب هذه الاتفاقية، يلتزم مجلس المستشارين بالعمل على توفير البنيات التحتية والوسائل التقنية واللوجستية اللازمة لتنفيذ الأنشطة المقررة، والمساهمة في تمويل المبادرات المشتركة وفق ما تحدده البرامج السنوية، وتسهيل مشاركة البرلمانيين المغاربة في الأنشطة التي تنظمها الشبكة، والمساهمة الفعلية في أشغال المرصد البرلماني الإفريقي لتقييم التنمية.

من جهتها، تلتزم الشبكة بتوفير الخبرة الإفريقية والدولية اللازمة لتطوير برامج التقييم، وتعزيز مشاركة مجلس المستشارين في الأجهزة والبرامج والأنشطة الأساسية للشبكة، ووضع شبكات الخبراء والشركاء التقنيين والمؤسسات الداعمة التابعة للشبكة رهن إشارة المجلس، والتنسيق والتشاور مع المجلس في كل ما يتعلق بإحداث وتفعيل المرصد الالماني الإفريقي لتقييم التنمية، ونشر مساهمات المجلس داخل الفضاء البرلماني الإفريقي.

وسيتم في إطار هذه الاتفاقية، إحداث لجنة للقيادة تتولى الإشراف على تنفيذ هذا الاتفاق، وضمان تتبع التقدم المحرز، تعقد اجتماعا واحدا على الأقل سنويا، وتقترح خطة عمل سنوية للأنشطة المزمع تنفيذها.

❖ مجلس المستشارين يوقع ثلاث مذكرات تفاهم مع المؤسسات التشريعية في كل من غينيا الاستوائية وإسواتيني وجزر القمر لتعزيز التعاون البرلماني والدبلوماسي.

وقع مجلس المستشارين يوم الجمعة نونبر 2025 بمدينة العيون، ثلاث مذكرات تفاهم مع كل من مجلس النواب بجمهورية غينيا الاستوائية، ومجلس الشيوخ بمملكة إسواتيني، وجمعية اتحاد جزر القمر، وذلك على هامش أشغال الدورة العاشرة للجمعية العامة السنوية لشبكة البرلمانيين الأفارقة.

وتهدف هذه الاتفاقيات، التي وقعها رئيس مجلس المستشارين، محمد ولد الرشيد، مع كل من رئيس مجلس النواب بجمهورية غينيا الاستوائية، سالومون نغيما أوونو، ورئيسة مجلس الشيوخ بمملكة إسواتيني، ليندوي دلاميني، ورئيس جمعية اتحاد جزر القمر، عبدو مستدران، إلى إعطاء دينامية جديدة للتعاون البرلماني بين المؤسسة التشريعية المغربية ونظيراتها في هذه الدول الإفريقية الصديقة.

كما تروم مذكرات التفاهم الثلاث مأسسة الحوار البرلماني وتبادل الخبرات، بما يساهم في توطيد العلاقات الثنائية وترسيخ أواصر الصداقة بين المملكة المغربية وهذه الدول، وذلك عبر اتخاذ كل المبادرات الكفيلة بإعطاء دينامية جديدة للتعاون البرلماني، سواء في المجالات التشريعية أو التقنية أو عبر البرامج المشتركة.

وتنص هذه المذكرات على الارتقاء بالعلاقات المؤسساتية إلى مستوى شراكة متعددة الأبعاد، تشمل تبادل الزيارات، وتنظيم ورشات ومنتديات، وبرامج تكوينية لفائدة البرلمانيين والأطر الإدارية، مع الالتزام بضمان التنفيذ الفعال لهذه الأنشطة عبر مجموعات الصداقة واللجان الدائمة.

كما تنص على تكثيف التشاور والتنسيق داخل مختلف الهيئات البرلمانية الإقليمية والقارية والدولية، بما يخدم المصالح المشتركة ويعزز العمل البرلماني المشترك.

الإشراف

- الأمانة العامة لمجلس المستشارين؛
- مديرية العلاقات الخارجية والتواصل؛
- قسم الإعلام؛
- مصلحة التواصل واليقظة الإعلامية.

الهاتف:53728134 (212+)

الفاكس:537728134(212+)

البريد الإلكتروني:Bulletin.internecc@gmail.com

العنوان الإلكتروني:www.chambredesconseillers.ma